الفصل الخامس

الثقافة والسياسة والاقتصاد
رؤية ثلاثية الأبعاد

obeikan.com

obeikan.com

• ما المقصود بأوروبا.. هل هى الدول الـ ٢٥ الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى- أم الدول الـ١٢ التى كانت طرفا رئيسياً فى عملية برشلونة التى انطلقت فى نوفمبر عام ١٩٩٥ أى منذ ما يقرب من عشر سنوات.. أم أن أوروبا المقصودة هنا هى فرنسا وألمانيا باعتبارهما الفرس الذى يجر قاطرة الاتحاد الأوروبى منذ زمن روبير شيمان وزير الخارجية الفرنسى وهو من الآباء المؤسسين لأوروبا العظمى، والمستشار أديناور الألمانى الذى كان يحلم بأوروبا العظمى.. فضلاً عن أن فرنسا هى القطب السياسى الأبرز فى أوروبا (بينما ألمانيا هى القطب الاقتصادى)..

وإذا ما سلمنا بنظرية النواة الصلبة التى تتحدث عنها الأدبيات السياسية فى أوروبا، فإن أوروبا المعنية فى العنوان هى على الأرجح دول هذه النواة وهى: فرنسا وألمانيا..

• إذا انتقلنا للكلمة الأخرى المكونة للعنوان (وهى «الحوار» فإن السؤال سيكون هل هناك حوار بمعنى ديالوج وليس مونولوج..) وهل هناك شعور حقيقى بالندية بين الطرفين شمال المتوسط وجنوبه – وهو شرط نجاح أى حوار..

• الكلمة الثالثة فى العنوان هى «الثقافات الأورومتوسطية» وهى تستدعى إلى الأذهان سؤالاً هو التالى:

هل الموجود بالفعل ثقافات أورومتوسطية ام ثقافة أورومتوسطية.. وإذا كانت هذه الثقافة موجودة بالفعل فما هى أبرز سماتها وخصائصها؟

أعتقد أنه لكى أجيب على هذه الأسئلة يجب أن تكون رؤيتى ذات أبعاد ثلاثة:

- البعد التوسطى وأعنى به الثقافة والحضارة..

- والبعد السياسى والذى أراه مؤلما على الأقل بالنسبة للعرب لأنهم يرون أن أوروبا قد دخلت فى تحالف جديد مع القطب الأوحد (الأمريكى) على حساب

مقارباتها مع المنطقة العربية.

- وبين البعدين الثقافى والسياسى لابد من الإشارة إلى بُعد ثالث له صور مختلفة مثل الشراكة، وسياسة الجوار.. ومبادرات من نوع ٥ + ٥ الخاصة بالتعاون الأورومغاربى.

الأول: البعد المتوسطى:

فى منتصف تسعينات القرن الماضى أتيح لى أن ألتقى بالسيد ساركوزى (الذى اختير مؤخراً «رئيساً» للحزب الحاكم فى فرنسا فحدثنى عن قناعاته بشأن دول حوض البحر المتوسط قائلاً:

«يمكننا أن نساهم فى تحقيق الازدهار فى منطقة الحوض لأن الأمن والسلام فى الجنوب سيؤثر حتماً على أمننا واقتصادنا فى الشمال».

ثم أسهب فى الحديث عن موقف شركائه من الديجوليين فقال: «إن المفهوم الشائع فى دول جنوب المتوسط من الغرب المهيمن قد أضر بفرنسا وأوروبا، ولذلك فالمصلحة تقضى بأن نتحرر من هذا المفهوم بتبنى علاقات شراكة صحيحة ومتوازنة مع دول المتوسط كما يجب على فرنسا ألا تقبل بالانفصام بين العالم الأوروبى والإسلامى، وأن ترفض فكرة صدام الحضارات لأنها لا تتفق مع الأوضاع الدولية الحالية.

.. ولست أخفى اقتناعى بما قاله السيد ساركوزى ،فالبحر المتوسط بما يعنيه من نسيج علاقات متشابكة يربط المشاطئين له شمالاً وجنوباً، هو بحرنا. كما هو بحر الأوروبيين وبالتالى فلا ينبغى أن نخاف منه على حد قول عميد الأدب العربى الدكتور/ طه حسين فى واحدة من مقولاته الشهيرة.

فنحن مع الأوروبيين شركاء فى هذا المكان بكل ما يعنيه من ثقافة وحضارة ومزاج فكرى..

والمعروف أن البحر المتوسط يثير أكثر من إشكالية لعل أبرزها عدم وجود معنى

واحد للبحر المتوسط لا فى الثقافة العربية ولا فى الثقافة الأوروبية. فمواقع هذا البحر بالنسبة إلى الثقافيين يتحدد تبعاً لرؤية كل من ضفتيه الشمالية والجنوبية للأخرى..

وهذه الرؤية كما يقول الدكتور فؤاد زكريا مّرت عبر التاريخ بتغيرات أساسية تعكس طبيعة علاقات القوى المادية والمعنوية بين الضفتين.

فبالنسبة للعرب كانت الضفة الأخرى من البحر فى (مرحلة ما) تضم مسيحيين غير متحضرين، وفى مرحلة أخرى مستعمرين جبابرة، وفى مرحلة ثالثة حضارة تشع نوراً على العالم.

وبالنسبة للأوروبيين فى الضفة الشمالية كان جنوب المتوسط يمثل تارة خطراً إسلامياً كاسحاً أو موقعاً استراتيجياً هاماً ينبغى السيطرة عليه أو مجالاً حيوياً لشعوب الشمال يضم موارد طبيعية ضرورية لازدهارها أو ثقافة عجيبة ومُشوقة تغرى بالاكتشافات والمعايشة.

ومع ذلك كانت هناك فترات سادها الوعى بضرورة التكامل والتفاهم الحضارى بين الشعوب الواقعة على ضفتى المتوسط.

.. والحق أن البحر المتوسط كان ولا يزال يثير طموحات تدغدغ مشاعر الكثيرين من سكان الشمال والجنوب على السواء نظراً لثراء هذه المنطقة بالتنوع الثقافى.. فاذكر تصريحاً لرومانو برودى رئيس المفوضية الأوروبية السابق يقول فيه: «إننى مقتنع بأن المسألة المتوسطية هى مسألة ثقافية قبل كل شىء.». وهو تصريح ينسجم مع تعريف جامع وشامل لمعنى البحر المتوسط لصاحبه فرندناد برودل يقول: «إن المتوسط هو ألف شىء فى نفس الوقت – فهو ليس مشهداً واحداً وإنما مشاهد لا تُحصى وليس بحراً بل سلسلة من البحار وليس حضارة بل حضارات متراصة فرق بعضها البعض، عندما تسافر فى المتوسط تقابلك أشياء قديمة ما تزال حيّة إلى جانب أشياء جديدة.. ذلك لأن المتوسط ملتقى طرق ضاربة فى القدم. اتجه نحوه كل شىء منذ آلاف السنين: الناس والدواب، والسفن، والسلع والأفكار والديانات وأساليب العيش..». لذلك فهو يبرز فى ذاكرتنا وكأنه وحدة متماسكة أو نظام

مختلط فيه كل شيء قبل أن يتآلف فى وحدة فريدة».

..وربما لهذا التلاحم وتلك الخصوصية التى يتميز بها الفضاء المتوسطى يوجه الكثيرون اللوم إلى القائمين على المسألة المتوسطية لعدم اهتمامهم بالقدر الكافى بالجانب الثقافى المتوسطى.

ويبدو أن دول شمال المتوسط أدركت متأخراً خطورة هذه القضية وتأثيرها عليها فبدأت تهتم بقضايا وشؤون الجنوب على غرار ما فعلت اليابان بالنسبة للدول الآسيوية المجاورة والتى يُطلق عليها اسم «النمور الآسيوية».. وما فعلته أمريكا مع المكسيك..

.. وتعميقاً لفكرة الثقافة المتوسطية يؤكد شيخ المستشرقين الفرنسيين جاك بيرك صاحب أشهر وأدق ترجمة لمعانى القرآن الكريم أن هذه الثقافة هى أفضل شكل وقائى لدول المنطقة من شرور المستقبل التى قد تنذر بالانفجار والتورط فى مزيد من العداوات والحروب فيرى بيرك أن ما يربط دول حوض المتوسط هو الحضارة (وليس الثقافة)، ولذلك كان يعترض على كتاب طه حسين الشهير.. «مستقبل الثقافة فى مصر» الذى كان الأسبق فى الحديث عن الصلات الثقافية التى تربط دول حوض المتوسط ومن بينها مصر فيقول بيرك: كان الأصح أن يطلق طه حسين على كتابه اسم «مستقبل الحضارة فى مصر» لأن اصطلاح حضارة هو الأكثر شمولاً وانسجاماً مع واقع الحال. «أما مصطلح ثقافة فهو مصطلح نخبوى معوّج ويحمل فى طياته دلالات الاغتراب.. وبرهان ذلك نجده فى الواقع الشعبى حين يكون المثقف هو الإنسان الأفندى» أو المتفرنج الذى كان يلبس طربوشاً سابقاً وقبعة حالياً!.

ومعلوم أن تحمس جاك بيرك لحضارة المتوسط هو الذى جعله يُلح على ضرورة العودة إلى هذه الحضارة – الحلم.. التى قد لا تأخذ شكل الحلف السياسى وإنما شكل تجمع تدريجى لجهود دول حوض المتوسط فى مختلف المجالات..

ويؤكد جاك بيرك أن هذه الصيغة كفيلة بأن تزيل التناقضات ليس فقط بين شمال المتوسط وجنوبه ولكن أيضاً داخل دول الحوض ذاتها. ففى الدول العربية

المتوسطية يوجد تناقض بين دعاة العصرنة وبين أنصار القديم، كما تعانى الدول الأوروبية من تناقضات داخلية كبيرة خصوصاً عقب تنفيذ اتفاقية ماستريخت.. والحل فى رأيه للطرفين هو إحياء هذا الحلم الذى دغدغ مشاعر الأمويين قديماً ويربط بين شمال البحر وجنوبه.

والذى يراه بيرك استجابة طبيعية لوعود البحر الذى يود أن يلتئم شاطئاه منذ قرون.

ويخلص بيرك فى هذه النقطة تحديداً إلى القول: إن دعوتى لإحياء هذا الحلم بلم شمل ضفتى المتوسط هو خلاصة موقفى السياسى الثابت تجاه نفسى وتجاه شعوب المنفعة.

ويضيف: أننى أحث العرب على الاهتمام بالبحر وأن يلتفتوا إليه كعنصر توحيد وتبادل لا عنصر فرقة وتضاد.

وقد يكون مجدياً أن نذكر هنا عبارة لروجيه جارودى فى كتابه «حوار الحضارات» تقول: «لا يجوز أن تكون مقاييس التعاون الاقتصادى بين أوروبا وبين العالم الثالث هى أساس المقارنة بين الثقافات لأن ذلك يحولها إلى بضعة أرقام وإحصاءات»..

*** البعد الثانى:**

إذا تركنا هذا البُعد الثقافى والحضارى للبحر المتوسط وانتقلنا إلى البُعد الثانى فسوف نجد أنفسنا أمام جملة من التصورات أو الإجراءات تبدأ من عملية برشلونة التى نحتفل فى هذا العام ٢٠٠٥ بمرور عشر سنوات على انطلاقها ولا ننتهى عندها.

ولأن أوروبا كما هو معلوم لا تستطيع أن تفتح أبوابها أمام كل دول العالم للانضمام إليها لتحقيق حلم «أوروبا العظمى» الذى ظل يدغدغ مشاعر الآباء المؤسسين سنيناً عدداً ليس فقط لأن مسألة الانضمام (قلباً وقالباً) محكومة باعتبارات جغرافية وسياسية بالأساس ولكن أيضاً لأن فتح الباب على مصراعيه أمام الجميع هو أمر طوباوى (صعب التحقيق) ولذلك شرعت أوروبا فى التفكير

فى عقد اتفاقيات شراكة مع عدد من الدول المشاطئة للمتوسط جنوباً.

..وليس خافيا على أحد أن الطموح الأوروبى كبير وشاسع ويكاد يناطح السحاب فالقارة العجوز بشفافية بالغة – تدرك جيداً أن حجمها مازال متواضعاً بجانب الدولة الأعظم (أمريكا).. وتعلم جيداً أن هذه الأخيرة لن تسمح لها بأن تزاحمها على قمة العالم «..فما حدث مع الاتحاد السوفيتى السابق فى ظل الثنائية القطبية» لن يتكرر!.

ولذلك – بعد جملة مصادمات مع أحفاد العم سام- يبدو أن أوروبا ارتأت أن تشغل نفسها (أكثر فأكثر) ببنائها الذاتى بحيث يكون فى أقل عدد من السنين صرحاً لا يقبل (النفى أو الإلغاء أو التقزيم) فكان أن خرج علينا منظروها برؤية غير مسبوقة لمسار تعاونى جديد يعرف باسم «سياسة الجوار» تمهد لإنشاء منظومة للجوار القريب وتشمل «طوق الأصدقاء» إلى بلدان المغرب العربى بالإضافة إلى مصر ولبنان وسوريا والأردن وتركيا وروسيا البيضاء ومولدافيا».

ودول هذه المنظومة – كما يقول رومنو برودى رئيس المفوضية الأوروبية السابق- تستطيع أن تتفق مع أوروبا فى كل شىء ما عدا المؤسسات الاتحادية بمعنى أنه يكون بإمكان دول هذا الطوق –طوق الأصدقاء- النفاذ إلى السوق الداخلية الأوروبية المشتركة والتمتع بعلاقات تجارية تفاضلية، والمشاركة فى كل الشبكات الأوروبية والاستفادة من آليات التمويل فضلا عن الالتزام بمبادئ حرية التنقل للأشخاص والسلع والخدمات والرساميل وعدم التضييق على المبادلات، وانتفاء التمييز، وإقرار المنافسة، وتوحيد القوانين والأنظمة الكفيلة بحسب تسيير السوق المشتركة..

وفى هذا الإطار وضعت أوروبا جملة من المحددات التى تحكم «طوق الأصدقاء» بحيث لا تبدو هذه المتطلبات أو الامتيازات أبدية وإنما تتحقق مع توفر درجة من المرونة..

أما أهم ما فى هذا المسار الجديد فهو أنه قابل للتوسع باتجاه آسيا الوسطى والصين وبلدان بحر اليابان وأفريقيا (جنوب الصحراء)، باعتبار أن فلسفة «طوق الأصدقاء» تنطلق –على أية حال- من قناعة مؤداها أن كل هذه الفضاءات تمثل

امتدادا للسوق الداخلية الأوروبية بالرغم من عدم انضمامها لمؤسسات الاتحاد..

ولقد حرصت أوروبا على تكريس مسار «طوق الأصدقاء» الخاص بسياسة الجوار فجعلته يقع فى منزلة بين المنزلتين، بمعنى أن الدول الأعضاء فيه تكون أكثر من «شريك» وأقل من عضو (فى الاتحاد الأوروبى..) وفيما عدا ذلك فهى تستفيد من التبادلات المتاحة للشركاء والأعضاء على السواء، فالدول المشاطئة جنوبا للمتوسط سيكون بمقدورها اقتحام السوق الداخلية الأوروبية التى قوامها ٤٥٣ مليون مستهلك ويساوى دخل الفرد فيها أضعاف دخل المواطن فى الضفة الجنوبية وإلى جانب هذه الأفكار التى يغلب عليها الطابع الاقتصادى والتى يترجمها بجلاء مسار «طوق الأصدقاء» ما يعرف بمشروع «سنة المتوسط» والخاص بإبراز الإرث الحضارى المشترك لمنطقة الحوض.. والهدف هو «إشغال» شعوب الضفتين بأمر هذا البحر الذى يجمعهم منذ آلاف السنين بحيث تتأكد كينونته «عبر الأجيال المتوسطية المتعاقبة..

أيا كان أمر هذا الاحتفال، وتلك الأفكار والمبادرات، فالمحقق أن أوروبا تعرف جيداً ماذا تريد من المتوسط (والمتوسطيين)،ولذلك وضعت خططها الخاصة بالشراكة أو «طوق الأصدقاء»، أو سياسة الجوار، ودأبت على إقناع الجنوبيين بها، وقطعت شوطاً كبيراً فى هذا الاتجاه.. لكن السؤال الذى يفرض نفسه بقوة على الشعوب الجنوبية للمتوسط هو التالى:

- لئن كانت أوروبا تعرف ماذا تريد منا، فهل نعرف نحن بالمقابل ماذا نريد من أوروبا؟

لن أكون فعاليا إذا قلت أننا (معشر الجنوبيين) لم نتفق طوال السنوات العشر الماضية على أجندة واحدة تتضمن (ما نريده أو نتمناه أو نطمح إليه) فى علاقتنا بالمشاطئين للمتوسط شمالاً ، ففى أوائل السبعينات وبعد حرب أكتوبر مباشرة ظهر إلى العلن مشروع الحوار العربى الأوروبى الذى لم يصمد أمام التحديات وسرعان (ما غاب أو ذاب أو اختفى) والسبب هو أن الجنوبيين (وخصوصا

العرب) كانوا يطلبون منه غير ما يطبه أهل الشمال. فلقد قصرنا مطالبنا فى دعم سياسى لقضايانا (وخصوصاً لقضية لفلسطينية) أما الأوروبيون فى الشمال فكانت مطالبهم اقتصادية يريدون أن يفتحوا أسواقنا (على مصراعيها) أمام منتجاتهم.. وظل الحوار يراوح مكانه حتى انطفأت شمعته تماماً.. أو كادت. وبعودة الاتصال بين الشماليين والجنوبيين (المشاطئين للمتوسط) بدا أن أوروبا ما تزال تتمسك بإستراتيجيتها الخاصة بالأسواق، والتبادلات التجارية ولذلك تقدمت بأشكال وصور عديدة للتعاون الأورومتوسطى قد لا تكون «صبغة طوق الأصدقاء وسياسة الجوار هى الأخيرة بالطبع..» والمؤسف إننا على الشاطئ الجنوبى لهذا البحر العظيم لم نصل بعد إلى تحديد ما نريد.. وأكاد أقول أننا فى زمن الحوار العربى – الأوروبى كنا نعطى أولوية للقضايا السياسية، أما اليوم فلقد غاب (السياسى والاقتصادى معاً) وإلا فأين هى الأجندة العربية التى يمكن أن تكون رداً على المبادرات الأوروبية الخاصة بحوض المتوسط..

بالطبع لا يقلل من أهمية وخطورة السؤال المطروح أن يدفع البعض بأن هناك اتفاقات (ثنائية) بين أوروبا وبين دول كثيرة فى جنوب المتوسط مثل الشراكة مع مصر وتونس والأردن..الخ لأن السؤال يتعلق بالأجندة العربية الواحدة، وليس بأجندة كل دولة على حده..

..مرة أخرى نلفت الانتباه إلى أن الاحتفال بمرور عشر سنوات على إطلاق عملية برشلونة فى عام ١٩٩٥ والذى سنشارك فيها كجنوبيين بالطبع، سيكون فرصة طيبة لكى نتقدم (بأفكار ورؤى وأطروحات) نقول فيها لشركائنا الأوروبين.. نحن نريد التعاون فى «هذا» ولا نريد التعاون فى «ذاك» بكلمة أخيرة: علينا أن نضع مصالح شعوبنا على رأس الأجندة، ونطالب بما نريد قبل فوات الأوان خصوصاً أن رصيدنا فى الخسائر والفرص الضائعة (فى مجال التعاون الدولى عموماً) أكبر بكثير من رصيدنا فى المكاسب والامتيازات..

***

*** البُعد الثالث:**

يبقى ضمن هذه الرؤية البُعد السياسى فى العلاقات الأورومتوسطية، ولست «أنكر» أنه يمثل بكل تجلياته خصماً حقيقياً من بنيان هذه العلاقة التى لا يختلف اثنان على انها وإن كانت طيبة. إلا أنها لم ترق بعد للمستوى المطلوب أو المأمول (على الأقل عربياً).

وحتى لا نقسو على أنفسنا، ونصدر أحكاماً صعبة على الشريك الأوروبى يتعين أن نلفت الانتباه إلى عدة متغيرات جوهرية شهدتها الساحة الدولية واستتبعت ما استتبعت من انقلابات فى المواقف..

أهم هذه المتغيرات قاطبة هو الأزمة العراقية التى خرجت منها أوروبا «صفر اليدين» ناهيك عن شعورها إلى حد ما بالعزلة التى فرضتها أمريكا عليها فرضاً فضلاً عن تقزيمها وتهميشها إقليمياً ودولياً.

والحق أن القارة العجوز كانت قد استوعبت هذا الدرس سزيعا وأدركت أنها تقف بحق أمام خصم عنيد يرفض إلا أن تسرى إرادته فى أوصال العالم كما يسرى الماء فى العود دون مقاومة أو اعتراض..

وبالتالى كان عليها أن تعيد النظر فى سياستها المعارضة للتوجهات الأمريكية لأن تجربة الأزمة العراقية أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن حصاد المعارضة «مع الحجر الأمريكى الأصم» لن يكون غير الخسران المبين.

بعبارة أخرى إن تداعيات حرب العراق (أطلسيا) لا تقل فى أهميتها عن تداعيات سقوط حائط برلين (دولياً) فلئن كان الحدث الثانى قد كشف أن العالم مُقبل على نظام دولى تحكمه الأحادية القطبية فإن الحدث الأول قد أكد أن العلاقات الأطلسية هى بيت الداء «كالمعدة» وبالتالى لابد من إخلائه من كافة العلل والأمراض حتى تنطلق أمريكا فى تنفيذ مخططاتها التى تصنفها على رأس أجندة الولاية الثانية لبوش..

المتغير الثانى والذى لا يقل أهمية عن سابقه هو أننا مقبلون على مرحلة سوف تتكشف فيها تدريجيا تجليات «اتفاق أطلسى» أرست قاعدته السيدة كونداليزا رايس أثناء جولتها الشهيرة إلى أوروبا والتى أعلنت فيها على الملأ أن الدبلوماسية الأمريكية تعتزم كتابة فصل جديد فى الشراكة الأطلسية لا يكون فيها مجال لاختلاف أو خلاف) لأنه من غير المعقول أن تتصادم دولة ديمقراطية (مثل أمريكا) مع دول ديمقراطية (مثل الدول الأوروبية).. وهو ما يعنى أن واشنطن قد استوعبت درس حربها على العراق ووقفت طويلاً أمام الشقاق الذى عصف بالشراكة الأطلسية، وجعل دولة فى حجم (وقامة) فرنسا تقف فى موقع المجابهة ضد أمريكا وتلوّح لأول مرة باستخدام حق الفيتو فى مجلس الأمن ضدها..

ولذلك يمكن أن نقرر باطمئنان أن أوروبا فى ضوء هذا التوجه الأطلسى الجديد قد رأت أن تنزع أسنانها وتفرغ جعبتها من السموم لتتهيأ إلى مرحلة مقبلة من (التعايش السلمى) مع القطب الأكبر تهبط فيها خلافاتها الأطلسية – فى حال حدوثها- إلى أدنى مستوى..

وكان طبيعياً أن يظهر لهذه المتغيرات الدولية أو بالأحرى لهذا المنعطف الجديد فى العلاقات الأطلسية (الأوروبية – الأمريكية) تجليات ونماذج عديدة.. نذكر منها الموقف من إيران.. والذى بدت فيه أوروبا وقد تنازلت عن ثوابت من نوع ما فى سياستها الخارجية..

- فأوروبا كما كنا نعلم وانطلاقا من رفضها الذوبان أو التماهى فى السياسة الأمريكية ظلت تحرص على وضع فروق وحواجز بين سياستها والسياسة الأمريكية فيما يتعلق بالشأن الإيرانى. فإيران تعتبر فى المنظور الأمريكى الشيطان الذى يعبث فى الأرض فساداً ومن ثم يتعين الحذر منها ومقاطعتها بل وعدم التردد فى ضربها (إذا لزم الأمر).. وقبل سنوات أصدرت أمريكا عدة قرارات لتنظيم المقاطعة التجارية مع طهران سخرت منها دولة مثل فرنسا وتحدث وزير خارجيتها آنذاك قائلاً:

«إن أمريكا قد اختلط عليها الأمر، فقراراتها لا تلزم إلا مواطنيها وليس الدول

الأوروبية». وانتهجت أوروبا بالمقابل سياسة مغايرة مع إيران تحفظ لها خطوط اتصال من نوع ما مع هذه الدولة الكبيرة عرفت بسياسة «الحوار النقدى..» أو سياسة «الباب الموارب» وظلت تفاخر الأمريكيين بنجاح هذه السياسة التى لولاها لما أمكن لألمانيا أن تجرى حواراً مع حزب الله الموالى لإيران فى لبنان وخصوصاً فى مجال تبادل الأسرى..

الغريب والعجيب أن أوروبا فى إطار الواقعية السياسية الجديدة ورغبتها فى كسب الود الأمريكى تنكرت لسياستها السابقة مع إيران وتبنت الرؤية الأمريكية (قلباً وقالباً) (بدأت تنظر لإيران وكأنها محور حقيقى للشر، يتعين تحجيم دورها فى المنطقة والعالم). وهكذا بين عشية وضحاها - بدت أوروبا وكأنها رأس حربة أمريكية فى مواجهة إيران. ولعل سياستها الحالية التى تتبعها مع طهران وتلويحها بالعصا وهى (رفع الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن) أو الجزرة وهى استئناف التبادل التجارى لهو أكبر دليل على ذلك.

وبصرف النظر عما تسفر عنه المباحثات الإيرانية الأوروبية الدائرة حالياً بشأن الملف النووى إلا أن أوروبا الجالسة على مائدة المفاوضات اليوم ليست هى أوروبا الأمس التى كانت ترى أن كينونتها لا تتحقق إلا بالاختلاف مع أمريكا..

على أية حال -لقد سجل العرب- فى الفترة الأخيرة جملة من التنازلات الأوروبية تجاه قضيتهم الكبرى «القضية الفلسطينية» منها رفض أوروبا طرح مسألة الجدار العنصرى على محكمة العدل الدولية ثم موافقتها على إدراج منظمتى حماس والجهاد ضمن قائمة الجماعات الإرهابية كما لم يصدر عن اتحادها الميمون -الاتحاد الأوروبى- أية إدانة فى لحظة من اللحظات لسياسة إرهاب الدولة التى تمارسها إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية طوال الوقت.. كما جمدت - فى إحدى المرات بمبلغ ١٨ مليون يورو كانت مخصصة للبنية التحتية الفلسطينية ومنعت -بضغوط إسرائيلية واضحة- من بث إرسال إحدى القنوات العربية بدعوى أنها تحرض على كراهية الآخر ومعاداة السامية..

أما المثال الصارخ للتحولات الأوروبية فتجسده من وجهة نظرى واقعتان، الواقعة **الأولى**: أن أمريكا عندما تقدمت بمبادرتها الخاصة بالشرق الأوسط الكبير والذى لا يخفى على لبيب ما فيها من روح إمبريالية تريد الهيمنة على العالم وجعل القرن الحادى والعشرين قرناً أمريكياً صرفاً.. لم تعترض أوروبا –ولم تطعن فى مشروعية هذه المبادرة التى تأسست على حكم ظالم وهو أن منطقة الشرق الأوسط أصبحت معملاً لتفريخ الإرهابيين وبالتالى باتت تهدد الأمن القومى الأمريكى والعالمى..

أقول: لم تعترض أوروبا إنما سارعت إلى طرح مبادرة تحمل اسمها وإن كانت أكثر ذكاءً، لأنها تضمنت كل ما تضمنته للمبادرة الأمريكية وأضافت إليها التحفظات التى سجلها العرب بانزعاج على المبادرة الأمريكية وهى: أن تضع ضمن أهدافها محاولة حل القضية الفلسطينية، وأن يكون لأهل الشرق الأوسط دور فى الإصلاح ولا يُفرض عليهم من الخارج..

..وهذا معناه أنه لا فرق بين أوروبا وأمريكا فالأطماع واحدة، وإن اختلفت وسائل التعبير عنها.

- **الواقعة الثانية**: أن فرنسا وأوروبا هى التى تقف بحماس وراء القرار ١٥٥٩ الذى يقضى بانسحاب القوات السورية من لبنان.. وهذا ما كشفه الرئيس الأمريكى بوش فى حوار له مع صحيفة لوفيجارو الفرنسية عندما قال: إن الرئيس جاك شيراك هو الذى اقترح عليه فى صيف عام ٢٠٠٤ فكرة مشروع القرار ١٥٥٩.

وهذا معناه أن أوروبا شريك كامل لأمريكا فى هذه التصورات جميعاً.. فهناك أهداف شرق أوسطية لفرنسا كشفتها المبادرة الأوروبية للإصلاح وهى تبدو متناغمة مع المبادرة الأمريكية باعتبار أن التطلعات واحدة والأهداف مشتركة وبالتالى فإن أوروبا (وتحديدا فرنسا) ليست بريئة من كل ما يحدث من مد وجزر فى المنطقة، خصوصاً بعد المصارحة أو المصالحة التى أرست دعائمها زيارة الرئيس بوش الأخيرة لبروكسل.

.. وعلى أية حال ليس بوسع أحد إنكار أن الثوب السورى فى لبنان لم يكن ناصعاً

طوال الوقت، إلا أن ذلك لا يكفى مبرراً من وجهة نظر البعض –للحشد الدولى الذى قادته فرنسا (بالتنسيق مع أمريكا) ضد سوريا سيما أن دخول سوريا إلى لبنان عسكرياً واستخباراتياً لم يحدث إلا بتأييد دولى قبل سنوات وفرنسا ذاتها هى التى أعلنت بشار الأسد رئيسا لسوريا عندما استقبلته رسميا فى قصر الإليزيه (حدث ذلك قبل رحيل حافظ الأسد بعدة أشهر) لكنها اليوم قلبت ظهر المجن للنظام السورى.

على أية حال، يجب أن نذكر أن السياسة الخارجية الفرنسية المعاصرة (بشكل عام) قد شهدت درجة من درجات إعادة النظر، حددها هوبير فيدرين وزير الخارجية الفرنسية السابق (فى مقالة له فى مجلة العلاقات الدولية والإستراتيجية) فى مرتكز أساسى هو القوة الخلاقة التى تملكها أمريكا بامتياز من خلال سيطرتها على المجالات الخمسة الرئيسية فى العالم العسكرية، والسياسية والاقتصادية، والتقنية، والثقافية، مشيرا إلى سقوط الوهم الذى ظلت النخب الفرنسية تؤمن به وهو «مركزية الدور الفرنسى عالميا!».. وخلص فيدرين إلى القول: إن فرنسا يجب ألا تحلم بأنها يمكن أن تلغى القوة الأمريكية . والأفضل هو أن تتناغم معها..

والحق أن هذه الفكرة ذاتها كان قد تناولها بوضوح بريجنسكى مستشار الأمن القومى الأمريكى الأسبق، فى كتابه الشهير «رقعة الشطرنج» فأكد أن غياب سياسة خارجية أوروبية موحدة (بسبب اختلاف الأولويات السياسية لدول الاتحاد) سيدفع فرنسا حتما إلى التكيف مع السياسة الأمريكية والبحث عن قدر من المشاركة معها..

وأضاف أن هذه المشاركة لن تكون شيئا مستحدثا، فقد سبق أن تجلت فى حربى الخليج وكوسوفو عندما وفرت المشاركة الفرنسية والأوروبية غطاءً أخلاقياً وسياسياً للحرب عبر طرح مفاهيم مثل التدخل الإنسانى، والسيادة المحدودة، ومبدأ المسئولية مقابل الحصول على بعض المكاسب السياسية والاقتصادية.

على أية حال قد لا أكون مغالياً إذا قلت أن أمريكا فطنت –بعد حربها على العراق–

إلى أنها فى حاجة إلى خبرة فرنسية، وتحديداً الرئيس شيراك. فى التعامل مع منطقة الشرق الأوسط، فضلا عما لفرنسا من رصيد سياسى ومعنوى مع دول المنطقة.

ويبدو أن فرنسا قد قبلت ذلك فى مقابل أن تعترف بها أمريكا شريكاً أساسياً، وليس تابعاً (وهى العقدة التى ظلت فرنسا تعانيها طويلاً).

وبالتالى قد لا يكون دقيقا من يميل إلى الاعتقاد بأن سوريا دفعت ثمن المصالحة بين أمريكا وفرنسا، وإنما الأقرب إلى الصواب أن نقول: إن المتغيرات الإقليمية (فى الشرق الأوسط) والدولية (فى العالم) هى التى كشفت ما ظل خافيا علينا طويلا وهو أن أوروبا وأمريكا لا تختلفان عن بعضهما البعض، إلا فى شىء واحد هو أن الأولى «ناعمة» والثانية «غليظة»، لكن كليهما قوة (باطشة) و(طامحة) وتضع أعينها على الشرق الأوسط (أرضاً وسماءً).

كلمة أخيرة :

فى اعتقادى أخيراً أن الحوار الأورومتوسطى المطروح منذ فترة يكاد يكون مخنوقاً وتعانى قنواته من الجفاف والضمور الناجم عن اختلاف المفاهيم وترتيب الأولويات، وبما أننا لا نعيش فى جزر معزولة (فى عالم اليوم) وتواجهنا عولمة أمريكية متوحشة تسحق العظام.. ولأن أوروبا هى الأقرب جغرافياً، وتشترك مع منطقتنا فى جزء مهم من التاريخ والتوجهات فضلاً عن تشابه الثقافة والفنون وتوجد فيها شرائح مجتمعية وسياسية ترفض الهيمنة الأمريكية ولا يكاد يمر أسبوع إلا وتندلع مظاهرات تناهض الأمركة.. وكانت فرنسا لوحت قبل فترة فى مواجهة العولمة المتوحشة بما يعرف بالعولمة المؤنسنة.. لهذه الأسباب أرى أن الضرورة الحياتية باتت تدفعنا دفعاً لمد اليد نحو أوروبا.. لكن بشرط أن تكون تلتقى الإرادتان: إرادة المشاطئين شمالاً وإرادة المشاطئين جنوباً (للمتوسط) وليس خافياً أخيراً، أن الأمر قد لا يكون سهلاً فى ضوء بزوغ نجم تحالف أطلسى جديد دخلت فيه أوروبا طواعية إلى بيت الطاعة الأمريكى.